

# مجلس الأمن

مؤقت

السنة السادسة والسبعون

الجلسة **٨٧٨٧**

الإثنين، ٧ حزيران/يونيه ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد أوفارت | (إستونيا) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيدة إيفستيغنيفا |
| | أيرلندا | السيد غالاغر |
| | تونس | السيد شريف |
| | سانت فنسنت وجزر غرينادين | السيدة ديشونغ |
| | الصين | السيد غنغ شوانغ |
| | فرنسا | السيدة غاسري |
| | فييت نام | السيد فام |
| | كينيا | السيد كيبوينو |
| | المكسيك | السيدة بوينروسترو ماسيو |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد روسكو |
| | النرويج | السيدة هايمرباك |
| | النيجر | السيد أباري |
| | الهند | السيد تيرومورتي |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد هنتر |

## جدول الأعمال

منطقة وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2021/517)



21-14200 (A)







*افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.*

**إقرار جدول الأعمال**

*أُقرّ جدول الأعمال.*

**منطقة وسط أفريقيا**

**تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا** (S/2021/517)

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/517 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد فال.

**السيد فال** (*تكلم بالإنكليزية*) يسعدني أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. استمرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) في التأثير على أنشطتنا خلال الفترة المشمولة بالتقرير على الرغم من أن الحالة تتحسن تدريجيا بفضل مجموعة من برامج التحصين والوقاية التي تنفذها الحكومات في المنطقة دون الإقليمية. ولا تزال منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية تشهد، حتى الآن، أقل عدد من الإصابات والوفيات في القارة الأفريقية بسبب كوفيد-١٩. وتبين البيانات الرسمية، حتى ١٥ أيار/مايو، أنه تم تسجيل ٢٢٢ ٨٨٢ حالة على الصعيد الإقليمي وفقد ٣ ٦٣٥ شخصا أرواحهم منذ بداية الجائحة.

وعقدت حكومة بوروندي في ذلك السياق الاجتماع الحادي والخمسين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا بالحضور الشخصي، في بوجومبورا في ٢٨ أيار/مايو، مع مراعاة تامة لتدابير الوقاية القائمة. وكان النجاح في تنظيم الاجتماع شاهدا على ما تظهره دول وسط أفريقيا، فرادى ومجتمعة، من قدرة على الصمود في جهودها الرامية إلى تعزيز الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي والحفاظ على الاستقرار السياسي وتعزيز التكامل الإقليمي على الرغم من القيود التي فرضتها الجائحة.

وبينما تواصل بلدان وسط أفريقيا جهودها لمكافحة كوفيد-١٩، من الضروري أن تواصل تنسيق استجاباتها الوطنية ومواءمة سياساتها، مسترشدة بالاستراتيجية الإقليمية التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في العام الماضي. وفي بوجومبورا، ركزت اللجنة في المقام الأول على الحالة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، بينما تناولت كذلك مسألة العمليات الانتخابية في وسط أفريقيا. وأوصى المشاركون في الجزء الوزاري من الاجتماع بوضع بروتوكول دون إقليمي بشأن إدارة العمليات الانتخابية والانتخابات الديمقراطية في وسط أفريقيا. وسيدعم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بنشاط المنطقة دون الإقليمية لتحقيق هذه الغاية، مع التأكيد في الوقت ذاته على أهمية تعزيز مشاركة النساء والشباب في توطيد العمليات الديمقراطية في المنطقة دون الإقليمية.

ولتوضيح الجدول الزمني لتوصية لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا فيما يخص إدارة الانتخابات، أود أن أذكر بأن الانتخابات أجريت منذ إحاطتي الأخيرة في كانون الأول/ديسمبر (S/2020/1188،

المرفق الأول) في أربعة بلدان، وهي جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وغابون وجمهورية الكونغو. وفي الوقت الذي تستعد فيه المنطقة دون الإقليمية للانتخابات المقبلة، ولا سيما في سان تومي وبرينسيبي في ١٨ تموز/يوليه، أود أن أشجّع السلطات الوطنية وجميع أصحاب المصلحة السياسيين على تعزيز الحوار المستمر وتوافق الآراء بشأن الشروط التي تنظم الانتخابات. وسأتابع المساعي الحميدة نيابة عن الأمين العام، حيثما تطلّب الأمر، لتشجيع الحوار السياسي الشامل والهادف في البلدان التي تستعد للانتخابات.

ومنذ إحاطتي الأخيرة للمجلس، واصلت لجنة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إظهار التزامها بتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. واتّخذت مبادرات إقليمية هامة لمعالجة الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. إن عقد مؤتمري قمة استثنائيين لرؤساء الدول والحكومات، بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى وبشأن تشاد، في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ وفي ٤ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ على التوالي، دليل آخر على أن القادة الإقليميين مصممون تصميماً جاداً على الاستجابة الإقليمية للتحديات والأزمات التي تواجه المنطقة دون الإقليمية.

وفي هذا الصدد، أرحّب بالبيان الذي أصدره في ١ حزيران/يونيه رئيس الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، رئيس جمهورية الكونغو، في أعقاب الهجوم المسلح الذي وقع داخل الأراضي التشادية وبالقرب من الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى في ٣٠ أيار/مايو. أشار رئيس الجماعة الاقتصادية إلى مبادئ عدم الاعتداء واحترام السيادة والسلامة الإقليمية، فضلاً عن الالتزامات المتبادلة للبلدين بشأن السلام والأمن. كما أثني على سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لجهودهما الدبلوماسية الجماعية الرامية إلى تسوية خلافاتهما عن طريق الحوار. وقد أحطنا علماً ببلاغهما المشترك المؤرخ ١ حزيران/يونيه الذي أبلغا فيه بقرارهما إنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة، وكذلك باقتراحهما بأن تساعد الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تلك الجهود، والتحقيق في الحالة وتحديد المسؤولين عنها.

وقد أكدت الحالة في تشاد عقب وفاة الرئيس الراحل إدريس ديبي إتنو التحديات التي تواجه المنطقة دون الإقليمية في التصدي لعواقب التغييرات غير المتوقعة في الحكومة. وتمشياً مع الموقف الذي اتخذه مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الذي عقد يوم الجمعة الماضي، وتالياً لتعيين السيد إبراهيما فال ممثلاً سامياً للاتحاد الأفريقي للمرحلة الانتقالية في تشاد والسيد بازيل إيكويبي ممثلاً خاصاً للاتحاد الأفريقي في البلد، ستكون أولوية الأمم المتحدة دعم جهود الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للمساعدة في عملية الانتقال في تشاد. وسوف تقوم البعثة بتعبئة منظومة الأمم المتحدة والعمل مع الشركاء المعنيين لدعم الحوار الشامل الذي يهدف إلى ضمان الانتقال السريع إلى الحكم الديمقراطي والدستوري في البلد. وسيكون من المهم تقديم دعم خارجي متماسك للانتقال في إطار التنسيق الذي يضعه الاتحاد الأفريقي.

وقد أبرزت مشاوراتي مع السلطات الوطنية والشركاء الدوليين في بوروندي، على هامش اجتماع اللجنة، الجهود التي يبذلها البلد لمعالجة هشاشته والمضي قدماً. تولت بوروندي الرئاسة الدورية لفترة ستة أشهر للجنة الاستشارية وهي تشارك حالياً في رئاسة مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لشهر حزيران/يونيه. وأعتقد أن مساعدة المجتمع الدولي ستكون ضرورية لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى استئناف التعاون مع الشركاء الدوليين، وتعزيز المصالحة والوحدة الوطنية، والتصدي لمرض فيروس كورونا، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز حقوق الإنسان، والتصدي للتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والتصدي لتحديات الأمن المناخي.

وقد أبرزت التطورات الأخيرة في تشاد الترابط بين الحالة الأمنية في ذلك البلد والحالة الأمنية في المنطقة دون الإقليمية. يمكن أن تؤثر الديناميات الأمنية في البلدان المتاخمة لتشاد، بما فيها ليبيا والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى، فضلاً عن التطورات المتصلة بأنشطة الجماعات الإرهابية في حوض بحيرة تشاد، تأثيراً سلبياً على الديناميات الداخلية في تشاد. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يواصلا إشراك هذه البلدان المجاورة، بالتشاور الوثيق مع السلطات الوطنية والمؤسسات الإقليمية.

ولا يزال التهديد المتزايد والمضاعف الذي تشكله بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد مصدر قلق كبير. وعلاوة على ذلك، ووفقاً للتقارير، ما فتئ مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية غرب أفريقيا وبوكو حرام يحاربون للسيطرة على المنطقة. وخلصت البعثة الفنية المشتركة، التي قام بها مؤخراً مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا إلى البلدان الأربعة المتضررة من بوكو حرام، إلى أنه مع تدهور الحالة الأمنية في المنطقة يلزم تعزيز التنسيق بين البلدان الأربعة. وبالإضافة إلى ذلك، ازدادت الاحتياجات الإنسانية في مواجهة انخفاض الموارد، في حين أن الظروف المعيشية الهشة أصلاً للفئات الضعيفة، ولا سيما اللاجئين والمشردين داخلياً والنساء والشباب، آخذة في التدهور.

وفي الكاميرون، لم تخفّ حدة العنف في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية. ويؤدي المزيد من تصعيد الأزمة إلى مزيد من المعاناة للسكان المدنيين وانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان، يفاقمها الأثر المتفاقم لمرض كورونا. وسأواصل العمل مع الجهات الفاعلة الرئيسية في الكاميرون وداخل الشتات بشأن الحاجة إلى المضي قدماً في حوار ذي مغزى يكمل توصيات الحوار الوطني الرئيسية، من أجل التوصل إلى حل سلمي ودائم للأزمة في المنطقتين. وفي غضون ذلك، أدعو جميع الأطراف إلى إظهار التزامها بالحوار من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة على أرض الواقع، بما في ذلك وقف الأعمال العدائية.

لا تزال الجماعات المسلحة غير التابعة للدول تمثل تهديداً للسلام والأمن على نطاق المنطقة، مما يؤثر تأثيراً مروعاً على السكان المدنيين. ولا يزال جيش الرب للمقاومة يشكل تهديداً لاستقرار دول وسط أفريقيا، نظراً لتحالفاته مع الجماعات المسلحة الأخرى في المنطقة دون الإقليمية وعملياته في منطقة لا يوجد فيها سوى عدد ضئيل جداً من الدول. وسأعمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل مواصلة التشاور والاتفاق على رؤية مشتركة لتيسير نقل المسؤولية بسلاسة من فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

(تكلم بالفرنسية)

وفي خليج غينيا، لا تزال الجريمة البحرية تشكل تهديداً خطيراً لدول وسط وغرب أفريقيا، وظلت على رأس جدول أعمال الاجتماعين الأخيرين للجنة الاستشارية. والواقع أن المنطقة البحرية لوسط أفريقيا سجلت في الربع الأول من هذا العام حوادث أكثر من منطقة غرب أفريقيا، على الرغم من الآليات الثنائية المعمول بها لمعالجة انعدام الأمن البحري. وسيواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل إعطاء الأولوية للأمن البحري في أعمالهما وتعاونهما المشتركين.

تتأثر أفريقيا الوسطى تأثراً شديداً بالأثر السلبي لتغير المناخ. ومن المرجح أن يزداد هذا الاتجاه سوءاً خلال العقود القليلة القادمة ومن المتوقع أن يؤدي إلى زيادة الكوارث الطبيعية التي تعوق التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتفاقم التوترات السياسية والأمنية في المنطقة دون الإقليمية. ومن المتوقع أن تؤدي العواقب المناخية الوخيمة إلى زيادة الضغط على قدرات الحكومات والمجتمعات المحلية على مواجهة التحديات المتعددة، مع ما قد يترتب على

ذلك من آثار كبيرة على السلام والأمن. وقد شاهدت مباشرة خلال زيارتي الأخيرة لبوجومبورا تأثير الأمن المناخي على الأمن البشري، حيث تسبب الارتفاع الهائل في منسوب المياه في بحيرة تنجانيقا في حدوث فيضانات واسعة النطاق وتشريد ما يقدر بنحو ٣٠ ٠٠٠ شخص منذ كانون الثاني/يناير. وبالمثل، أدت الأزمة الإنسانية المستمرة بسبب ثوران بركان نيراغونغو في ضواحي غوما إلى نزوح ما يقدر بنحو ٢٣٠ ٠٠٠ شخص، بمن في ذلك الموجودون في رواندا المجاورة. وسيواصل المكتب إيلاء الاهتمام لهذه الأولوية العالمية الهامة وصلاتها بالسلام والأمن، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والحكومات المعنية وكيانات الأمم المتحدة، وكذلك مع الجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة دون الإقليمية.

وأود أن أختتم بياني بالقول إن هذه هي إحاطتي الأخيرة لمجلس الأمن قبل انتهاء تمديد ولاية البعثة. ويوصي الأمين العام في تقريره (S/2021/517) بتمديد الولاية لمدة ثلاث سنوات، من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٢٤.

وفي الوقت الذي تواجه فيه منطقة وسط أفريقيا سياقا سياسيا وأمنيا هشا، أعتقد اعتقادا راسخاً أن البعثة يمكنها أن تبني على إنجازاتها السابقة وتساعد المنطقة دون الإقليمية على التصدي للتحديات المتعددة التي تواجهها. وقد أبرزت التطورات الأخيرة، ولا سيما المرحلة الانتقالية في تشاد، عدة عقبات تعترض السلام والأمن يمكن أن تكون لها عواقب سلبية على السلام والاستقرار الإقليميين. ومن شأن تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا أن يمكنه من تعزيز شراكته مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بعد إصلاحها، بغية منع نشوب النزاعات وصون السلام، وتوطيد الحكم الرشيد والتكامل الإقليمي، والتصدي للتحديات الأمنية عبر الحدود، وتعزيز مشاركة النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني في آليات الإنذار المبكر، وبناء السلام وعمليات الحكم الديمقراطي، والتغلب على التحديات المتعلقة بالأمن المناخي.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد فال على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد روسكو** (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): باسم المملكة المتحدة، أود أن أبدأ بالإعراب عن شكرنا للممثل الخاص للأمين العام فال على جهوده المتواصلة لدعم وتعزيز السلام والاستقرار والأمن في وسط أفريقيا، ولا سيما في خضم جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) وآثارها.

ونرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في المنطقة، ولا سيما إنشاء المفوضية الجديدة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ولكن منطقة وسط أفريقيا، كما قال الممثل الخاص للأمين العام فال، لا تزال تواجه تحديات سياسية واقتصادية وأمنية خطيرة، تفاقمت جراء كوفيد-١٩.

ونشيد بالجهود الجارية التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا للتنسيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية وبذل المساعي الحميدة للأمم المتحدة لمنع النزاعات في جميع أنحاء وسط أفريقيا والتوسط فيها وحلها. وأود أن أركز على الخطوات التالية اللازمة في هذا الصدد في ثلاث من الحالات القطرية التي سمعنا عنها اليوم.

أولا، اسمحوا لي بالعودة إلى مسألة تشاد. تشجب المملكة المتحدة أعمال العنف والقمع التي تعرض لها المحتجون في تشاد في نيسان/أبريل. ونؤيد توصية الاتحاد الأفريقي بأن يحترم المجلس العسكري الانتقالي حقوق الإنسان، وأن يوفر إطارا دستوريا شاملا للجميع، وأن يجري انتخابات حرة ونزيهة في غضون ١٨ شهرا. فاستقرار تشاد أمر أساسي بالنسبة للشعب التشادي، وكذلك لمنطقة الساحل برمتها.

ثانيا، أنتقل إلى جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث أفهم أنه ستكون لدينا فرصة في مشاورات مغلقة لمناقشة الاشتباكات

المقلقة للغاية التي وقعت مؤخرا عبر الحدود بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وآخر ما تحتاجه المنطقة هو زيادة عدم الاستقرار وانعدام الثقة بين بلدان الجوار. ولذلك ينبغي لجميع الأطراف الفاعلة أن تشجع على تخفيف حدة تلك التوترات.

وداخل جمهورية أفريقيا الوسطى نفسها، وبعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي جرت مؤخرا، هناك فرصة للاستفادة من ذلك المسار الديمقراطي نحو السلام والمصالحة. ونحث جميع أصحاب المصلحة على مضاعفة الجهود لتعزيز الشمولية السياسية وحماية وتعزيز حقوق الإنسان وتلبية احتياجات السكان، بما في ذلك ما يتعلق بالاحتياجات الأمنية والإنسانية الأساسية.

ثالثا، لا تزال المملكة المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء الأزمة المستمرة في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكاميرون. وفي آذار/مارس، زار وزير شؤون أفريقيا في المملكة المتحدة الكاميرون والتقى بالرئيس بيا ورئيس الوزراء نغوتي. ونشجعهما على تجديد الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سلمي للأزمة.

وخلال زيارته، رأى وزيرنا مباشرة الأثر العميق للأزمة على المدنيين في تلك المنطقة. فقد نزح أكثر من مليون شخص بسبب النزاع، ويحتاج أكثر من مليوني شخص إلى الدعم الإنساني. وهناك حاجة ماسة إلى وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. وفي الوقت نفسه، ما زلنا نتلقى تقارير مثيرة للقلق العميق عن انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان ارتكبها الجانبان في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكاميرون. إن مساءلة مرتكبي الجرائم أمر أساسي لتحقيق السلام على المدى الطويل. أما على المدى القصير، فينبغي للجهات الفاعلة المسلحة أن تستجيب لنداء الأمين العام وأن توقف الهجمات على المدنيين.

ونرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومة الكاميرون لمنح مركز خاص للمناطق الناطقة بالإنكليزية ولعقد الانتخابات الإقليمية الأولى في عام ٢٠٢٠. ومع ذلك، ينبغي لجميع الأطراف أن تفعل المزيد لإنهاء النزاع الذي طال أمده في الكاميرون. والمملكة المتحدة على استعداد لدعم الأطراف في الدخول في حوار بحسن نية وبذل الجهود لبناء السلام. ونحن ندعم الجهود الرامية إلى تخفيف معاناة المدنيين الضعفاء من خلال تمويل بلغ مجموع قيمته حاليا ١٩ مليون دولار، للمساعدات الحيوية والغذاء والصرف الصحي والإمدادات الطبية.

وأخيرا، أود أن أنوه بالتهديد الحقيقي الذي لا تزال الكاميرون وجيرانها يواجهونه من حيث الهجمات الإرهابية على المدنيين عبر منطقة حوض بحيرة تشاد. إن الهجوم الأخير الذي وقع في مقاطعة ياغا في بوركينا فاسو، حيث قتل أكثر من ١٠٠ مدني، هو تذكير صارخ بالتهديدات الخطيرة التي تواجه المدنيين في جميع أنحاء المنطقة. وندين بشدة جميع هذه الهجمات، ونواصل دعم جهود فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات للتصدي لجماعة بوكو حرام والدولة الإسلامية في ولاية غرب أفريقيا. ونحث حكومات بلدان حوض بحيرة تشاد، بدعم من الشركاء الدوليين، على تحسين الحوكمة، وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم والتخفيف من آثار تغير المناخ على الأمن الإقليمي.

وإذا جاز لي ذلك، سأختتم بياني كما بدأته، بتوجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام فال على جهوده الاستثنائية في جميع أنحاء هذه المنطقة. إذ إننا نعلم أن تدخلاته الشخصية في جميع أنحاء المنطقة مع البلدان والحكومات ورؤساء الدول لها أثر بالغ وكبير على مسار المنطقة، ونحن ممتنون له جدا.

**السيد غنغ شوانغ** (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام فال على إحاطته، التي أود أن أبدي على أساسها، إلى جانب تقرير الأمين العام (S/2021/517)، التعليقات التالية.

أولا، يجب أن نساعد بلدان المنطقة على صون السلام والاستقرار. وبصفة عامة، حافظت منطقة وسط أفريقيا على

السلام والاستقرار، وتستحق الثناء جهود بلدان المنطقة لمكافحة الجائحة بفعالية والحفاظ على الزخم من أجل التنمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل احترام سيادة وقيادة بلدان المنطقة، وأن يدعم شعوب المنطقة في السعي إلى السلام والتنمية، وأن يشجع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى على الاضطلاع بدور أكبر.

وتثني الصين على حكومة الكاميرون لإيجادها حلا للمسائل في منطقتيها الجنوبية الغربية والشمالية الغربية. ونعتقد أن هذه المسائل تقع ضمن الشؤون الداخلية للكاميرون، ونحن واثقون من أن البلد لديه القدرة على معالجتها على النحو الصحيح.

وتدعم الصين السلطات التشادية في جهودها الرامية إلى صون الاستقرار الوطني وتعزيزها للعملية الانتقالية. ونشجع البلد على الاضطلاع بدور أكبر فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب في المنطقة.

وقد تحسنت الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وينبغي للطرفين مواصلة تنفيذ اتفاق السلام والحفاظ على السلام والاستقرار على المدى الطويل. وينبغي لمجلس الأمن بدوره أن يرفع من دون إبطاء حظر توريد الأسلحة الذي فرضه على البلد.

ثانيا، ينبغي أن ندعم بلدان المنطقة في تعزيز الوحدة والتعاون. ولا تزال جماعة بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة نشطين، مما يشكل تهديدا خطيرا للأوضاع السياسية والاقتصادية والإنسانية في بلدان المنطقة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على منطقة وسط أفريقيا أيضا أن تواجه التحديات الأخرى، بما في ذلك القرصنة في خليج غينيا، وتغير المناخ والأمن الغذائي.

وتدعم الصين عملية التكامل الإقليمي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في تعزيز آليتها للأمن الجماعي، وتشجع بلدان المنطقة على تمتين علاقات حسن الجوار والوحدة والتعاون، وحل خلافاتها من خلال التشاور والحوار.

فتغير المناخ في جوهره مسألة إنمائية. وينبغي للمجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، أن يقدم الدعم المالي والتقني لبلدان المنطقة لمساعدتها على تعزيز قدراتها على التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ.

ثالثا، يجب أن نساعد بلدان المنطقة على التعجيل بالتعافي بعد انتهاء الجائحة والقضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات. وقد استهل العالم الآن مرحلة جديدة تتطلب فيها مكافحة الجائحة والتصدي لمسألة التعافي بعدها انتهائها اهتماما متساويا.

وتواجه بلدان المنطقة، ولا سيما منها المتضررة من النزاعات، تأثيرات أشد للجائحة على المديين المتوسط والطويل، كما تواجه صعوبة في الحصول على اللقاحات، وبالتالي فأمامها تحدٍّ أصعب بعد التعافي. وقد عقد مجلس الأمن مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى بشأن موضوع معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، مع تعزيز التعافي بعد انتهاء الجائحة (S/2021/490)، واعتمد بيانا رئاسيا (S/PRST/2021/10) بذلك الصدد. وينبغي للمجتمع الدولي، وفقا لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في ذلك الاجتماع، أن يكثف دعمه لمكافحة الجائحة والتعافي بعد انتهاء الجائحة والتجارة والاستثمار والأمن الغذائي والحد من الفقر، وأن يكفل تخصيص الموارد للأماكن التي تشتد فيها الحاجة إليها ضمن الأطراف الأفريقية، بغية القضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات.

وقد أطلقت الصين، بالاشتراك مع البلدان الأفريقية، مبادرة الشراكة من أجل تنمية أفريقيا، التي حظيت باستجابة ودعم إيجابيين من قبل عدد كبير من البلدان الأفريقية، بما فيها بلدان وسط أفريقيا. وندعو المزيد من البلدان والمنظمات الدولية إلى الانضمام إلى المبادرة بغية تحقيق التآزر لدعم تنمية أفريقيا.

وتثني الصين على الممثل الخاص للأمين العام، لما بذله من المساعي الحميدة والوساطة، وستواصل دعم عمله. وتؤيد الصين من حيث المبدأ تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، وستشارك مشاركة بناءة في المشاورات ذات الصلة. ونأمل أن يواصل المكتب دعم بلدان المنطقة والمنظمات الإقليمية وأن يعمل بالتشاور الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة، كي يؤدي دورا أكبر في تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين.

**السيد تيرومورتي** (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام فرانسوا فال على الإحاطة التي قدمها بشأن التطورات الأخيرة بخصوص مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد. ونحن نقدر إسهامه تقديرا عميقا.

وقد بين تقرير الأمين العام (S/2021/517) وإحاطة اليوم بالتفصيل التقدم الذي أحرزته بلدان المنطقة على الجبهات السياسية والأمنية والإنسانية. وتغطي مداخلتي اليوم هذه النقاط الثلاث بصفة عامة.

إن إجراء الانتخابات في جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون وتشاد وغابون وجمهورية الكونغو يعكس الاتجاه الإيجابي نحو ترسيخ الديمقراطية في المنطقة. ونحن ندرك التحديات المعقدة التي تواجهها البلدان الأفريقية في إجراء الانتخابات. وبينما قد توجد تحفظات في بعض الأوساط على الطريقة التي أجريت بها الانتخابات، فإن إجراء الانتخابات في موعدها المقرر شرط أساسي في رأينا لإحلال الديمقراطية. إن الهند ترحب بهذه التطورات الإيجابية وتهنئ شعوب وقيادات هذه البلدان على إعادة تأكيد إيمانها بالديمقراطية وعلى التزامها بالسلام والتنمية المستدامين.

وفي الوقت نفسه، نسلم بوجود قُوًى مناهضة لهذا الاتجاه الإيجابي، وبأن الحاجة قد تدعو إلى المصالحة والحوار الوطني في بعض الحالات. وثمة حاجة إلى كفالة قدر أكبر من الشرعية السياسية والشمولية في الحوكمة وصنع القرار. وما زلنا نأمل في أن يواصل أصحاب المصلحة السياسيون احترام الأصول القانونية، وأن تُحترم قرارات الهيئات والمؤسسات الدستورية.

ونحيط علما بالتوقعات التي أعرب عنها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في بلاغه الصادر في ٢٠ أيار/مايو بشأن التطورات في تشاد. ونأمل أن يتم الانتقال إلى الحكم الديمقراطي في غضون فترة الأشهر الـ ١٨، وأن يلتزم المجلس العسكري الانتقالي بالالتزامات التي قطعها. ونرحب بجهود الاتحاد الأفريقي في دعم العملية الانتقالية في تشاد.

وسيُجري المجلس مداولات مفصلة في الأسبوع المقبل بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك فسأقصر تعليقاتي على تأكيد الحاجة الملحة إلى أن يتخذ جميع أصحاب المصلحة إجراءات ملموسة، بمن فيهم الحكومة، من أجل تنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتظل الحالة الأمنية في جمهورية أفريقيا الوسطى هشة، كما يتضح من الاشتباكات التي وقعت الأسبوع الماضي في مركز تفتيش بالقرب من الحدود التشادية، وأسفرت عن مقتل تسعة من أفراد قوات الأمن بصورة مأساوية. ونأمل أن يعمل الجانبان على التهدئة. ومن بواعث القلق البالغ الحوادث التي تعرض لها مؤخرا أفراد بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وموظفو الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وشملت تقييد الحركة، والتفتيش، والاعتقال، ومحاولة الاعتداء، والتخويف. وقد عرضت هذه الحوادث سلامة وأمن حفظة السلام للخطر. ومن المهم أيضا كفالة الامتثال الصارم لاتفاق مركز القوات.

ولا يزال تدهور الحالة الأمنية، بسبب تزايد الأنشطة الإرهابية لبوكو حرام في الكاميرون وتشاد، مدعاة للقلق الشديد. ونديني بشدة هذه الهجمات وقتل المدنيين الأبرياء على يد بوكو حرام. وثمة حاجة ملحة إلى كفالة اتباع نهج متكامل يشمل عدة بلدان

للتصدي للتهديد الإرهابي الذي تمثله جماعة بوكو حرام. ويتعين على بلدان المنطقة أن تعجل بوضع اللمسات الأخيرة على استراتيجية تحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، وأن تبدأ تنفيذ خطط عمل إقليمية بهذا الصدد. وغني عن القول إن بلدان المنطقة ينبغي أن تواصل الضغط على جيش الرب للمقاومة.

وكذلك تشكل القرصنة في خليج غينيا مثار قلق. فقد سجل المكتب البحري الدولي ارتفاعا في حوادث القرصنة والسطو المسلح في عام ٢٠٢٠، حيث أُبلغ بوقوع حوالي ٩٥ في المائة من عمليات الاختطاف في العالم داخل مياه خليج غينيا، مقارنة بنسبة ٩٠ في المائة في الفترة نفسها من عام ٢٠١٩. وقد ازدادت أعمال القرصنة في خليج غينيا في السنوات الأخيرة، ووقع معظم الضرر على البحارة الهنود. وثمة حاجة ملحة إلى تشديد المراقبة لضمان الأمن البحري في خليج غينيا من خلال تعزيز التعاون الدولي.

وتواجه عدة بلدان في المنطقة حالة إنسانية صعبة بسبب النزاعات الدائرة. وكذلك فرض الأثر الاقتصادي للجائحة عبئا إضافيا على الاقتصادات. ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي دعم جهود البلدان في التخفيف من حدة الحالة الإنسانية.

ونشيد بالدور الإيجابي والاستباقي الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في التصدي للتحديات التي تواجهها المنطقة. ونرحب أيضا باعتماد الخطة الاستراتيجية المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ ونتطلع إلى تنفيذها.

وتربط الهند علاقات ثنائية ممتازة ببلدان وسط أفريقيا. وفي السنوات الأخيرة، افتتحت الهند بعثات دبلوماسية في الكونغو وغينيا الاستوائية والكاميرون وسان تومي وبرينسيبي، وستفعل ذلك قريبا جدا في تشاد. وقد وسعت الهند التعاون الإنمائي عن طريق تقديم قروض بشروط ميسرة قدرها بليونا دولار لمشاريع في مجالات الزراعة والنقل والطاقة وإمدادات المياه. كما وسعت تدابير تخفيف عبء الديون، بموجب مبادرة تعليق سداد خدمة الدين التي اتخذتها مجموعة العشرين، لتشمل بلدان وسط أفريقيا. وسنواصل العمل عن كثب مع وسط أفريقيا، ونظل ثابتين في دعمنا للسلام الدائم والازدهار في المنطقة.

**السيد أباري** (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن – كينيا والنيجر وتونس – وسانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ٣+١).

نشكر السيد فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا، على إحاطته الشاملة والحافلة بالمعلومات. ونشيد بالعمل الذي قام به الممثل الخاص لتعزيز السلام في المنطقة من خلال الوساطة والدبلوماسية الوقائية، ولدعم العمليات الانتخابية وحل النزاعات والتعمير بعد انتهاء النزاعات وبناء السلام وبناء القدرات في عدة مجالات.

ونغتنم هذه الفرصة لنكرر الإعراب عن تعازينا لشعب تشاد عقب وفاة الرئيس إدريس ديبي إتنو، وكذلك للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات في منطقة حوض بحيرة تشاد، ولأسر جميع الجنود الذين سقطوا ضحايا لجماعة بوكو حرام.

وسنركز في بياننا على التطورات الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية والأمنية والإنسانية.

فعلى الصعيد الاجتماعي – الاقتصادي، تضررت المنطقة بشدة في الأشهر الأخيرة من آثار جائحة فيروس كورونا، على النحو الذي أشار إليه الممثل الخاص، ومن المصاعب الاقتصادية التي تفرضها. ونشيد بجهود دول المنطقة التي خصصت موارد كبيرة لوقف انتشار الفيروس عن طريق شن حملات التطعيم.

ونأمل أن تمهد تلك الجهود بسرعة الطريق لاستعادة النشاط الاجتماعي – الاقتصادي، الذي يعتمد عليه مصير أضعف شرائح المجتمع. وفي هذا الصدد، تشجعنا توقعات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي في المنطقة. إنها بمثابة إشارة قوية على قدرة أفريقيا على الصمود. وفي ظل تقديم دعم إضافي في سياق مبادرة ''إعادة البناء على نحو أفضل''، يمكن لأفريقيا أن تتوقع انتعاشا اقتصاديا كاملا. ولا يمكننا أن نؤكد بما فيه الكفاية على أهمية الوظائف والنمو المشترك من أجل السلام.

وفيما يتعلق بالحالة السياسية، نرحب بجهود مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لتيسير الحوار والتعاون ومبادرات بناء الثقة بغية التغلب على التحديات الإقليمية والتحديات الوطنية، مثل تلك التي تواجهها الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

وفيما يتعلق بتشاد والبيان الذي اعتمده مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ١٤ أيار/مايو، نشجع السلطات الانتقالية على بذل قصارى جهدها لتعزيز الحوار الشامل للجميع وضمان احترام الجدول الزمني للانتقال وكفالة العودة إلى النظام الدستوري من خلال تنصيب حكومة ديمقراطية، استنادا إلى انتخابات حرة وسلمية وذات مصداقية.

وفيما يتعلق بالكاميرون، بينما نرحب بالجهود التي تبذلها السلطات لدفع عملية اللامركزية قدما، تمشيا مع التوصيات المنبثقة عن الحوار الوطني الرئيسي، فإننا ندعو الأطراف إلى إعطاء الأولوية للحوار بوصفه السبيل الوحيد لاستعادة السلام في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من البلد. ونشجب العنف المتواصل في شمال غرب وجنوب غرب الكاميرون الذي أدى إلى تشريد نحو ٢٠٠ ٤ شخص بسبب هجمات شنتها جماعات مسلحة انفصالية، مستخدمة أجهزة متفجرة يدوية الصنع، وهجمات على المدارس والمعلمين.

ويساورنا القلق إزاء زيادة عدد الهجمات التي تشنها جماعة بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد، والتي أدت إلى وقوع ١٤٥ ضحية في صفوف المدنيين في الكاميرون و ١٩٩ في تشاد خلال الفترة بين ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ و ٣٠ نيسان/أبريل من هذا العام. وندعو إلى اتخاذ إجراءات حازمة ضد هذه الجماعة. ونؤيد أيضا توصية الأمين العام بتعزيز التنسيق بين الدول والشركاء في حوض بحيرة تشاد من أجل التصدي للتهديدات التي تشكلها بوكو حرام بالتركيز على أسبابها الجذرية وتأثيرها. ونعتقد أن الجهود المشتركة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ووكالات الأمم المتحدة، استنادا إلى التحليل والدعوة والبرامج المشتركة، لا تزال أساسية للحد من أثر بوكو حرام في المنطقة.

ويتمثل مصدر رئيسي آخر للقلق في تزايد أنشطة جيش الرب للمقاومة الذي يواصل شن هجمات على المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، ويخوض اشتباكات مع القوات العسكرية في بعض البلدان. ولذلك، نرحب بأن المحكمة الجنائية الدولية حكمت في ٦ أيار/مايو على قائد في جيش الرب للمقاومة بالسجن لمدة ٢٥ عاما بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وكانت المحكمة قد بدأت النظر في القضية في عام ٢٠١٥. والحكم الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية، وهو الأول ضد عضو في هذه الجماعة، خطوة هامة إلى الأمام في السعي إلى تحقيق العدالة للضحايا. كما أنه نقطة تحول بالنسبة للعدالة الدولية لأنها كانت أول محاكمة ناجحة على الإطلاق في قضية تتعلق بالحمل القسري والزواج القسري. ولذلك، نؤيد الدعوة إلى تقديم الدعم الدولي ضد جيش الرب للمقاومة، ردا على العنف في وسط أفريقيا والفظائع المستمرة في عدة بلدان. ويجب أن نعجل بتنفيذ الخطة الاستراتيجية المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥ لتحقيق السلام والاستقرار.

وفيما يتعلق بمسألة الأمن أيضا، ما زلنا نشعر بالقلق كذلك إزاء تزايد عدد الهجمات والتهديدات التي يتعرض لها الأمن

البحري في خليج غينيا. ونرحب بالاجتماع الوزاري الإلكتروني الذي عقده مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا في ٤ أيار/مايو بشأن تعزيز آليات مكافحة انعدام الأمن البحري.

ويساور مجموعة ٣+١ القلق أيضا إزاء تدهور الحالة الإنسانية في المنطقة نتيجة لاستمرار النزاع والأوبئة والكوارث الطبيعية. ووفقا لإحصاءات الأمم المتحدة، هناك أكثر من ٤,٤ مليون شخص بحاجة إلى المعونة الإنسانية في الكاميرون. وتتطلب خطة الاستجابة الإنسانية للسنة الحالية تمويلا قدره ٣٦٢ مليون دولار، لم يتم حشد سوى ١٨ في المائة منه حتى الآن.

إن الحالة أقل مدعاة للتفاؤل في تشاد، حيث يحتاج أكثر من ٥,٥ ملايين شخص إلى المعونة الإنسانية بصورة عاجلة. وبالإضافة إلى ذلك، يستمر عدد النازحين في الازدياد في جميع أنحاء سط أفريقيا وجمهورية الكونغو. كما تؤثر الكوليرا والحصبة وشلل الأطفال، مقترنة بآثار تغير المناخ، بشدة على منطقة حوض بحيرة تشاد، حيث يحتاج أكثر من ١,٢ مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية بصورة عاجلة. وأدت ثورة بركان نيراغونغو في جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرا إلى تفاقم الحالة القائمة بالفعل. ولذلك، ندعو الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وجميع الشركاء الدوليين إلى إعادة التعبئة من أجل توفير التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية.

كما نشعر بقلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، الذي ترتكبه الجماعات المسلحة والجهات الفاعلة الأخرى على حد سواء.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها المنطقة، نرحب بتنمية التعاون الإقليمي والجهود الدبلوماسية لقادة المنطقة. ومما يشجعنا أيضا الجهود الرامية إلى تطبيع العلاقات بين غابون وغينيا الاستوائية من أجل إيجاد تسوية سلمية وقضائية للنزاع الحدودي بينهما عن طريق محكمة العدل الدولية في لاهاي. ونرحب أيضا باستعادة بوروندي لمكانتها في المنطقة وقيامها بدور إيجابي في الديناميات الإقليمية. ونرحب بجهود الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي في دعم التعاون الإقليمي. وندعو أيضا إلى دعم مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في جهودها للشراكة مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

ونشكر لجنة بناء السلام على دعمها للجهود الإقليمية الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتنمية وبناء السلام.

في الختام، ترحب مجموعة ٣ + ١ باستمرار التزام الممثل الخاص للأمين العام وجهوده الدؤوبة فيما يعمل مع الدول والشركاء في المنطقة. ولهذا السبب، نؤيد تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لمدة ثلاث سنوات، ابتداء من ١ أيلول/سبتمبر، حتى يتسنى له مواصلة جهوده في سبيل تحقيق التكامل ومعالجة أوجه الهشاشة المستمرة في المنطقة

**السيد هنتر** (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر أنا أيضا الممثل الخاص فال على إحاطته اليوم وعلى جهوده الدؤوبة في جميع أنحاء المنطقة خلال فترة مضطربة.

أود اليوم أن أتحدث عن الأوضاع في تشاد والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي.

أولا، تود الولايات المتحدة أن تعرب عن امتنانها لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على عمله في تشاد، فيما يبحث البلد عن سبيل للمضي قدما بعد وفاة الرئيس ديبي. وننضم إلى الاتحاد الأفريقي وشركائنا الدوليين في الدعوة إلى انتقال السلطة بطريقة سلمية وبقيادة مدنية في الموعد المحدد إلى حكومة منتخبة ديمقراطيا قبل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢. ويستحق الشعب التشادي حوارا وطنيا شاملا للجميع – أي

حوار يلتقي فيه الجميع لتقرير مستقبل بلدهم. وهذا يعني على وجه التحديد وضع خطة ملموسة وجدول زمني للانتخابات وصياغة دستور وطني جديد. ويعني إنشاء مؤسسات قوية، مثل جمعية وطنية تمثيلية ونظام قضائي مستقل وإصلاح اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وبالنسبة لتشاد، أصبحت الديمقراطية في متناول اليد أخيرا. ونحث شعب تشاد على اغتنام هذه اللحظة.

ثانيا، لا تزال الولايات المتحدة تشعر بالقلق إزاء الحالة في المناطق الناطقة بالإنكليزية في الكاميرون. وندين كل من يسهم في أعمال العنف، بما في ذلك قوات الأمن والانفصاليون المسلحون على حد سواء. وندعو الحكومة والجماعات المسلحة إلى إنهاء العنف والمشاركة في الحوار دون شروط مسبقة.

وأشكر الممثل الخاص فال مرة أخرى على مواصلة العمل مع الجهات الفاعلة الرئيسية، سواء في الكاميرون أو في الخارج، كما فعل في آذار/مارس من هذا العام. إن للجميع دورا في دعم الحوار والسلام لإنهاء أعمال القتل والعنف الهوجاء. وتؤيد الولايات المتحدة تأييدا كاملا دور مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في تعزيز الحوار السياسي الشامل للجميع في الكاميرون. ونؤيد أيضا الوساطة التي تقودها سويسرا وتدعمها الأمم المتحدة للأزمة المتعلقة بالمناطق الناطقة بالإنكليزية. غير أننا نشعر بالقلق إزاء جدوى الخطة الرئاسية لحكومة الكاميرون لإعادة بناء وتنمية المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية، والتي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فللأسف، لا تزال البيئة الأمنية الحالية على أرض الواقع غير مواتية لتنفيذ مبادرة كهذه.

وإذا نظرنا خارج حدود الكاميرون، نعتقد أن لدى الشتات الكاميروني أداة قوية تحت تصرفهم – أصوات أبناء شعبهم. ولذلك، نطلب منهم ومن الجميع الذين لهم نفوذ في المنطقة أن يستخدموا أصواتهم لتعزيز السلام والتغيير الهادف، بدلا من العنف الانتقامي، الذي لن يؤدي إلا إلى مزيد من المعاناة. لقد آن الأوان لإعادة الأطفال إلى المدارس بأمان وآن الأوان لدعم العاملين في المجال الإنساني وآن الأوان لوضع حد للقتال.

وما زال يساورنا قلق كذلك إزاء الحالة الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى ونرحب بالبيان المشترك. ونشجع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على استخدام مساعيه الحميدة لدعم حوار هادف شامل شمولا تاما ويعالج ضرورة تحسين الحوكمة. وثمة دور هام لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في تشجيع مشاركة البلدان المجاورة مشاركة بناءة للحد من العنف وتأمين الحدود المشتركة.

إننا نشعر بالغضب إزاء التقارير التي تفيد بأن مدربين من روسيا قادوا هجمات عسكرية تخللتها مواجهات مع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة وشهدت تهديدات لموظفي الأمم المتحدة وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني وعنف جنسي على نطاق واسع ونهب واسع النطاق، بما في ذلك للمنظمات الإنسانية. إن هذه الانتهاكات يجب أن تتوقف الآن. ونحث جميع الجهات الأمنية الفاعلة على تنسيق عملياتها مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وضمان ألا تضر أنشطتها بالمدنيين. وفي الواقع، يجب على أي جهة فاعلة أمنية أن تقدم تبريرا للكيفية التي تدعم بها ما يسمى بمساعدتها إصلاح قطاع الأمن.

رابعا وأخيرا، ترحب الولايات المتحدة بالتقدم المحرز في بوروندي، كما ذُكر آنفا. فقد حسنت بوروندي علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع جيرانها وعادت إلى المحافل الدولية. وننوه بالتحسينات الأولية في احترام الحريات الإعلامية ونشجع على مواصلة التقدم في مجال حقوق الإنسان، الذي نعتقد أنه سيسفر عن فوائد اقتصادية وسياسية كبيرة لشعب بوروندي. وتثني الولايات المتحدة على جهود حكومة بوروندي والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والعديد من الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية في دعم تلك التغييرات، ونشجع بوروندي على مواصلة إحراز تقدم نحو إحلال سلام دائم.

**السيدة هايمرباك** (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أنا أيضا السيد فال، الممثل الخاص للأمين العام، على التزامه وعلى إحاطته صباح اليوم.

ونشيد بالدبلوماسية الوقائية لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، بما في ذلك فيما يتعلق بالانتخابات. ومن المهم أن يحصل المكتب على الموارد الكافية لتنفيذ ولايته. لقد تصدرت ثلاثة بلدان في وسط أفريقيا القائمة الصادرة مؤخرا عن المجلس النرويجي للاجئين لأكثر أزمات النزوح تعرضا للإهمال في العالم. وذلك يوضح التحديات التي يواجهها المكتب.

أود أن أتطرق إلى ثلاث مسائل ستوجه نهجنا إزاء التجديد المقبل لولاية المكتب الإقليمي – دبلوماسية السلام والأمن البحري وتغير المناخ والموارد الطبيعية.

أولا، فيما يتعلق بدبلوماسية السلام وبناء السلام، نعلم أن بعض الحالات القطرية الخاضعة لإشراف المكتب ليست مدرجة رسميا على جدول أعمال مجلس الأمن. بيد أن ذلك ينبغي ألا يمنعنا من إجراء محادثات بشأن كيفية منع نشوب النزاعات، بما في ذلك عن طريق التعاون عبر الحدود. وما زال العنف المسلح المستمر في منطقة بحيرة تشاد يزيد من المعاناة الإنسانية والاحتياجات الإنسانية. وعلينا أن نعالج الأسباب الجذرية لذلك العنف، بما في ذلك من خلال الحوار السياسي والمحادثات مع المجتمعات المحلية المتضررة. والجهود المشتركة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة خطوة إيجابية إلى الأمام وينبغي تعزيزها.

إن الحالة في الكاميرون تثير القلق. وندين الهجمات على المدارس والمدنيين والأمم المتحدة والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، وكذلك المعدلات المرتفعة للعنف الجنسي والجنساني. ونحث الحكومة والجماعات المسلحة على احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. وندعو جميع الأطراف الفاعلة، بما في ذلك في الشتات، إلى المشاركة في حوار بناء ونؤيد الجهود التي تقودها سويسرا في ذلك الصدد. وفي تشاد، نرحب بدعوة الاتحاد الأفريقي إلى عملية انتقالية شاملة للجميع، تُتوج باستعادة النظام الدستوري عن طريق إجراء انتخابات، وفقا للجداول الزمنية للاتحاد الأفريقي.

كما إن وفاة الرئيس الراحل ديبي تسلط الضوء على الروابط العابرة للحدود مع ليبيا.

ومما يدعو إلى القلق أيضا الاشتباكات التي وقعت في الأسبوع الماضي بين جنود في منطقة الحدود بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. وإذ نشير إلى جلسة مجلس الأمن الأخير بشأن منطقة البحيرات الكبرى (انظر S/2021/351) واجتماع لجنة بناء السلام بشأن بوروندي، فإننا نؤكد الحاجة إلى معرفة آخر المستجدات بشأن بوروندي، بما في ذلك في تقارير مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

ثانيا، فيما يتعلق بالأمن البحري، نرحب بزيادة التعاون بين المكتب الإقليمي لوسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في خليج غينيا، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن. فمن بين ١٣٥ بحارا اختُطفوا على مستوى العالم في العام الماضي، تم اختطاف ١٣٠ في خليج غينيا. ولهذا الاتجاه المقلق آثار ضارة على الأمن والتنمية في المنطقة، وكذلك على الملاحة الدولية. وينبغي لنا أيضا أن نلقي نظرة جديدة على ما يمكن للمجلس أن يفعله لدعم المنطقة، استنادا إلى المؤسسات والمبادرات الإقليمية.

أخيرا، فيما يتعلق بآثار تغير المناخ والموارد الطبيعية على الأمن، نرحب بمشروع مكتب الأمم لوسط أفريقيا ومدته سنتان لتعزيز المعارف بشأن الروابط بين تغير المناخ والأمن في وسط أفريقيا. وإذ ننتظر المزيد من النتائج، يسرد لنا التقرير (S/2021/517) بالفعل قصة جفاف شديد وفيضانات، ما أدى إلى انعدام الأمن الغذائي والتشريد القسري وندرة الموارد الطبيعية

ونزاعات على الأراضي ونزاعات بين المزارعين والرعاة – وغالبا ما تكون النساء والفتيات الأكثر تضررا. أضف إلى ذلك النزاعات على الموارد الطبيعية الشحيحة، بما في ذلك المعادن، وكل ذلك يشير إلى الحاجة إلى معالجة تغير المناخ والموارد الطبيعية كمسألة أمنية.

في الختام، في خضم التطورات المعقدة والمترابطة في أغلب الأحيان في المنطقة، يثلج صدورنا الانخراط المتزايد للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ونعتقد كذلك أن ثمة إمكانات غير مستغلة لتمتين التعاون بين المكتب الإقليمي لوسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي. وعندما تعمل جهات فاعلة مثل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي معا بشكل وثيق بشأن المسائل الرئيسية، فإننا نعلم أنه يمكن إحراز تقدم.

**السيدة إيفستيغنيفا** (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): إننا ممتنون للسيد فرانسوا لونسيني فال، الممثل الخاص للأمين العام، على موافاتنا بآخر المستجدات بشأن الحالة في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية.

ما فتئت روسيا تدعم أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بوصفه أداة هامة للدبلوماسية الوقائية. ونعتقد أن المساعي الحميدة للممثل الخاص فال مفيدة للغاية. وفي ذلك الصدد، ندعم توصية الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لمدة ثلاث سنوات.

لا تزال الحالة في وسط أفريقيا معقدة للغاية وتتسم بزيادة في الإرهاب والتوترات السياسية، فضلا عن النزاعات الدائرة. ولا يزال مرض فيروس كورونا منتشرا في المنطقة، الأمر الذي يفاقم من الوضع الاجتماعي والاقتصادي الصعب أصلا بالنسبة للشعوب التي تعيش هناك.

ويساورنا قلق بالغ إزاء الحالة الأمنية الهشة وغير المستقرة في تشاد. لقد قتل الرئيس ديبي هناك في ٢٠ نيسان/أبريل. ونعتقد أنه ستكون لهذه الواقعة المأساوية عواقب بعيدة المدى على السلام والاستقرار في المنطقة وفي القارة بأسرها.

ومع ذلك، أعتقد أنه من المهم أن نتذكر أن التدخل الغربي تحديدا في ليبيا المجاورة في عام ٢٠١١ والنزاع الدموي الذي أعقب ذلك لسنوات عديدة هو الذي أدى إلى الوضع المأساوي الحالي في المنطقة. ومما يؤكد آراءنا في هذا الشأن نتائج مؤتمر القمة الاستثنائية لرؤساء دول وحكومات لجنة حوض بحيرة تشاد، الذي عقد في أبوجا في ٢٥ أيار/مايو برئاسة رئيس نيجيريا محمدو بهاري. إننا نؤيد جهود الاتحاد الأفريقي لتطبيع الحالة في تشاد، بما في ذلك التوصية بتنظيم حوار وطني ومصالحة وطنية، فضلا عن إجراء انتخابات ديمقراطية في الوقت المناسب.

وتتمثل إحدى خصائص المنطقة في حدودها سهلة الاختراق والتي تتحرك عبرها بحرية البضائع والمدنيون المسالمون، ولكن كذلك المتمردون والمهربون. وفي ٣٠ أيار/مايو، على سبيل المثال، وقع اشتباك على الحدود بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى نتيجة لاستفزاز من قبل متمردين من ”تحالف الوطنيين من أجل التغيير“ الذي يعارض حكومة بانغي. ونتيجة للك، وقع اشتباك بين جنود جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، ما أدى إلى وقوع خسائر في الأرواح.

وفي هذا الصدد، نناشد جميع الأطراف أن تتحلي بأقصى درجات ضبط النفس وتحل أي مسائل ناشئة بالوسائل السلمية. ونلاحظ استعداد سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لضمان أمن حدودها بالتعاون مع نجامينا. ولمنع أي نوع من سوء الفهم في المستقبل، يجب على تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى إنشاء لجنة مشتركة والقيام بترسيم الحدود بينهما. ونعلم أن هذا النوع من المبادرات اقترحته بانغي، ونأمل أن توافق عليه نجامينا .

وللأسف، ينبغي أن نلاحظ توسيع منطقة نشاط الجماعات الإرهابية في وسط أفريقيا. فجماعة بوكو حرام وولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية تشكلان المصدرين الرئيسيين

لعدم الاستقرار في الكاميرون ونيجيريا والنيجر وتشاد. كما أن الجهاديين عازمون على تعزيز موقفهم في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونعتقد أن الدعاية الجهادية الخارجة عن السيطرة تؤدي إلى تطرف السكان المحليين وتضعف السلطات المركزية في المناطق الطرفية لبعض البلدان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وسهولة الحصول على الأسلحة النارية تجعل من الواقعي جدا أن نرى إنشاء خلافة جديدة في أفريقيا.

وبناء على ذلك، نعتقد أنه من المهم جدا تعزيز جهود البلدان للإسراع في تحديد القنوات التي يتم من خلالها تزويد الإرهابيين بالمواد الأيديولوجية والموارد المالية والبشرية وقطعها. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن الاستخدام بصورة أكثر فعالية لأدوات الهيئات الفرعية المتخصصة التابعة لمجلس الأمن – أولا وقبل كل شيء، لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة الجزاءات المتعلقة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة – سيسهم في الوقاية الفعالة من التهديد الإرهابي في القارة الأفريقية والتصدي له، بما في ذلك التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام.

ونشعر بقلق بالغ إزاء الحالة فيما يتعلق بأمن الملاحة البحرية في خليج غينيا. فهناك حالات كثيرة من القرصنة البحرية ضد السفن التجارية واختطاف القراصنة لأفراد أطقمها وطلب الفدية. وننوه بنشاط البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم البحرية الذي يشرف عليه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وفي عام ٢٠٢٠، قرر الاتحاد الروسي تخصيص مساهمة خاصة للصندوق لهذا البرنامج. وتستخدم هذه الموارد لتقديم المساعدة التقنية إلى خدمات خفر السواحل في الدول الساحلية لخليج غينيا. ونعتزم مواصلة تقديم المساعدة المالية إلى الشركاء الإقليميين من خلال الأمم المتحدة. ونعتقد أيضا أن إشراك آليات الأمم المتحدة على نحو أكثر فعالية من أجل مكافحة القرصنة والجريمة البحرية سيكون فكرة جيدة. ونرى أنه يمكن استخدام الخبرة الإيجابية لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال لمعالجة مشاكل مماثلة في خليج غينيا.

وللأسف، لا يسعني أن أختتم بياني دون الرد على البيان الذي أدلى به زميلي ممثل الولايات المتحدة. ولا يوجد شيء جديد أو غير متوقع أساسا فيما سمعناه في بيانه. وبدلا من ذلك، لا يزال وفد الولايات المتحدة يوجه لنا نفس الاتهامات التي لا أساس لها. بالإضافة إلى ذلك، نشير إلى الحملة التي أُطلقت في وسائط الإعلام. ونعتقد أن هذا مجرد إجراء منسق لتشويه سمعة روسيا، لا سيما لتقويض جهودنا الفعالة الرامية إلى تحقيق الاستقرار في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي كانت فعالة بالفعل، ولا سيما بالمقارنة بجهود المساعدة الثنائية الأخرى.

ونعتقد أن التحقيق في حالات انتهاكات محتملة للقانون الدولي الإنساني يجب أن تجريه السلطات المختصة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بمجرد إحالة أدلة مقنعة إليها وبمجرد اطلاعها على الوقائع. وهذا ما ينبغي عمله، بدلا من توجيه اتهامات لا أساس لها ونشر تحقيقات إعلامية متحيزة.

ونشير أيضا أننا نعتقد أنه من غير المقبول ابتزاز البلدان التي تواجه أوضاعا صعبة للغاية، بما فيها جمهورية أفريقيا الوسطى، بالتهديد بقطع المساعدة الثنائية، بما في ذلك المساعدة المالية. إن ابتزاز هذه البلدان بسبب ما يسمى بسلوكها غير اللائق أو بسبب تعاونها مع الشركاء المغضوب عليهم أمر خاطئ. ويستخدم هذا النوع من التكتيك على نطاق واسع من قبل زملائنا، الذين يصرون، في عوالمهم الخاصة، على أنهم قلقون بشأن رفاه الناس العاديين.

أما بالنسبة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، فإننا سنواصل تنسيقنا وتعاوننا مع البعثة، هنا في نيويورك وفي الميدان.

**السيدة غاسري** (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أيضا أن أشكر الممثل الخاص فرانسوا فال على إحاطته الموضوعية جدا كالمعتاد.

وأود أن أعود إلى ثلاث نقاط. أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أشدد على أهمية التعاون الإقليمي من أجل استقرار وسط أفريقيا. ونرحب بتعاون الأمم المتحدة مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في دعم الاستقرار الإقليمي ومنع الأزمات وبناء السلام في المنطقة. ومع استمرار هجمات جيش الرب للمقاومة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتزايد الأعمال الإرهابية لبوكو حرام حول حوض بحيرة تشاد، فإن التنسيق الإقليمي ضروري للتصدي للتهديدات العابرة للحدود الوطنية وحماية السكان.

ومن الأمور الأساسية أيضا الدعوة على الصعيد الإقليمي إلى احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وسيادة القانون وتعزيز العمليات الانتخابية الشاملة للجميع وحماية الحريات الأساسية. وفي سياق الانتقال السياسي في تشاد، بادرت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى نشر بعثة لتقديم المساعدة بالاشتراك مع الاتحاد الأفريقي على وجه السرعة. ونرحب بذلك.

وتعيين حكومة مدنية شاملة للجميع خطوة إيجابية إلى الأمام ينبغي أن تؤدي إلى انتقال سياسي يقوم على الحوار مع جميع الأطراف السياسية الفاعلة والمجتمع المدني. ويجب أن يكون الهدف هو العودة السريعة إلى المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا.

ونرحب بجهود الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، اللتين تعملان بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، من أجل تحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والشروع في حوار سياسي شامل حقا. ونعول على سلطات وسط أفريقيا للوفاء بالتزاماتها بسرعة.

إن التهديدات والهجمات ضد موظفي الأمم المتحدة، فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، غير مقبولة. وأحداث ٣٠ أيار/مايو خطيرة. وستتاح لنا الفرصة للعودة إلى هذه النقطة خلال المشاورات.

وفي الكاميرون، تواصل فرنسا تبادل الآراء مع السلطات الكاميرونية لدعم مسار الحوار وإيجاد حل سياسي للأزمة في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من البلد. ونرحب أيضا بمساهمة الكاميرون في الاستقرار الإقليمي، وهو ما تجلى في الإجراءات التي اتخذتها الوحدات الكاميرونية في إطار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. كما ندعم الكاميرون في حربها ضد بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد.

ثانيا، يجب أن نركز اهتمامنا على مصير السكان المدنيين لقد ازدادت الاحتياجات الإنسانية، وخاصة فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي. ويؤدي عدم الاستقرار إلى تفاقم وضع المشردين واللاجئين، ولا سيما النساء. إن الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والطبي وكذلك المدرسين والمدارس كما كان الحال في الكاميرون مؤخرا غير مقبولة. ويجب ألا تفلت هذه الجرائم من العقاب.

ثالثا، وهذه هي النقطة الأخيرة التي أود التطرق لها: لا يزال دعم الشركاء الدوليين ضروريا لمساعدة منطقة وسط أفريقيا على التغلب على الأزمة الصحية ومواصلة جهودها الإنمائية. وفي سياق مبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-١٩ تمكن مرفق إتاحة لقاحات كوفيد-١٩ على الصعيد العالمي، الذي يموله الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بما يزيد على ٢,٤ بليون يورو، من توزيع ما يقرب من ٢٠ مليون جرعة من اللقاح في ٤٣ دولة أفريقية بما في ذلك في منطقة وسط أفريقيا.

ويجب على الشركاء الدوليين أيضا أن يواصلوا الالتزام بتخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية للجائحة في وسط أفريقيا. وقد كان ذلك هدف مؤتمر القمة المعني بتمويل الاقتصادات الأفريقية، الذي عقد في باريس الشهر الماضي.

لقد وافق المؤتمر على اتخاذ تدابير ملموسة لكسر حلقة الديون المفرطة ودعم الانتعاش الاقتصادي.

ونكرر التأكيد على أهمية دور لجنة بناء السلام ونرحب بعملها فيما يتعلق ببلدان المنطقة، ولا سيما بوروندي.

ولا غنى عن دور مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. ويجب زيادة التفاعل بين المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة والممثلين الخاصين للأمين العام ومبعوثيه، ونرحب بعمل الممثل الخاص فال في ذلك الصدد. ونؤيد تجديد ولاية المكتب للسنوات الثلاث المقبلة كما ذكر الكثيرون في وقت مبكر.

**السيد فام** (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا فرانسوا لونسيني فال على إحاطته الشاملة.

نحن نشعر بالقلق أيضا من استمرار التحديات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي لا تزال تواجهها بلدان المنطقة وشعوبها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، والتي تفاقمت للأسف بسبب تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

ويشعر وفد بلدي بالقلق أيضا من استمرار العنف الذي ترتكبه الجماعات المسلحة والإرهابيون في أجزاء معينة من المنطقة، بما في ذلك في أقصى الشمال وفي المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكاميرون وفي المناطق المتأثرة بأنشطة بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة. ولا يزال الأمن البحري في خليج غينيا مثيرا للقلق.

وندين بشدة استمرار العنف ضد المدنيين والهياكل الأساسية المدنية وموظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني في عدة أجزاء من المنطقة.

ولا يزال انعدام الأمن يؤثر سلبا على الاستقرار والتنمية في المنطقة. علاوة على ذلك يسبب العنف والجوائح والفيضانات وتغير المناخ تحديات خطيرة للوضع الإنساني لملايين البشر، وخاصة النساء والأطفال.

وفي سياق التصدي لتلك التحديات، نود أن نشدد أولا على أهمية معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة. وينبغي أن يتم ذلك بطريقة عملية وشاملة عن طريق دعم الجهود الدبلوماسية والسياسية الجارية وتعزيز جهود المصالحة على الصعيدين الوطني والإقليمي والتصدي للتهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة والإرهابيون، فضلا عن تعزيز إدارة الموارد الطبيعية وتوفير فرص إنمائية منصفة لبلدان المنطقة.

ثانيا، يسهم التعاون الإقليمي ودون الإقليمي إسهاما كبيرا في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية. وتسرنا جهود بلدان المنطقة في التصدي للجائحة والتزامها المستمر بمعالجة مسائل السلام والأمن. وننوه إلى إشادتنا بالمبادرات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى لمساعدة جمهورية أفريقيا الوسطى. وندعم جهود التعاون بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد لتسوية الحادث الأمني الذي وقع مؤخرا على الحدود.

وربما يكون دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وكذلك الأمم المتحدة مفيدا جدا في دعم الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام والرخاء في المنطقة. ولذلك نرحب ترحيبا حارا بالخطة الاستراتيجية المشتركة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥.

ثالثا، ينبغي أن تقترن جهود بلدان وسط أفريقيا دائما بالدعم الدولي. ويدعو وفد بلدي الشركاء الدوليين وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة إلى تقديم المساعدة التقنية والمالية المستدامة إلى بلدان المنطقة. ونظرا للخسائر الفادحة التي تقع على المنطقة بسبب تأثير الجائحة، من المهم توفير الموارد اللازمة

لتلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة وضمان حصول جميع سكان المنطقة على لقاحات كوفيد-١٩ بطريقة منصفة.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا دعمنا الكامل لعمل المكتب والممثل الخاص للأمين العام فال وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة، خاصةً في هذا الوقت العصيب. وستواصل فييت نام دعمها القوي لتحقيق السلام والاستقرار والرخاء والتنمية لشعوب وسط أفريقيا.

**السيدة بوينروسترو ماسيو** (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر السيد فال على إحاطته بشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والحالة في وسط أفريقيا.

في سياق يتسم بالتحديات المتنوعة والمعقدة التي تواجه السلام والأمن في وسط أفريقيا، ترى المكسيك أن من أولويات المكتب أن يواصل ممارسة مساعيه الحميدة للمساهمة في الحل السلمي للنزاعات. وهناك حاجة ماسة إلى الدبلوماسية الوقائية لمعالجة الوضع في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية من الكاميرون حيث يتأثر السكان المدنيون أكثر من غيرهم من العنف. وكما هو الحال في أجزاء أخرى من المنطقة، ولا سيما في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى لا غنى عن إجراء حوار سياسي شامل في الكاميرون لمعرفة ومعالجة المطالب المشروعة للسكان المحليين وعزل العناصر المتطرفة التي تستغل الظروف الهشة التي تعيش فيها بعض القبائل بهدف مواصلة أهدافها المتطرفة.

وتعدُّ أنشطة الجماعات المتطرفة مثل بوكو حرام من أخطر التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة في منطقة بحيرة تشاد والكاميرون، بالإضافة إلى جيش الرب للمقاومة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا تزال تلك المنظمات تشكل تحديا لمؤسسات الدولة وتهديدا مستمرا للسكان المدنيين ومصدرا لعدم الاستقرار في المنطقة.

ولذلك يؤكد بلدي المكسيك أهمية تنفيذ استراتيجية تحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد بوضع خطط العمل الإقليمية وتنفيذها.

وعلاوة على ذلك، نشيد بالحكم الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية مؤخرا بحق دومينيك أونغوين على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، باعتباره خطوة هامة إلى الأمام حتى يتسنى لضحايا جيش الرب للمقاومة الحصول على العدالة. وندعو جميع بلدان المنطقة إلى مواصلة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في القضايا المشمولة بولايتها القضائية.

ونظرا للتحديات الأمنية التي تواجه المنطقة تدين المكسيك بشدة الهجمات ضد العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية والمدارس التي أشار إليها تقرير الأمين العام (S/2021/517). ولا شك أن عمل الأفرقة الإنسانية أساسي ويتطلب الدعم الكامل من السلطات الوطنية، خاصة بالنظر إلى تزايد حالات التشريد القسري وتداعيات الظواهر الطبيعية الشديدة وأثر جائحة مرض فيروس كورونا. وفي ذلك الصدد، نؤكد من جديد أهمية احترام وإنفاذ قواعد القانون الدولي الإنساني.

وفيما يتعلق بالتنسيق بين الوكالات، أود أن أنوه بعمل المكتب مع المنظمات الإقليمية الأخرى، بما فيها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وأرحب على وجه الخصوص بزيادة مشاركة هذه المنظمة في مسائل السلم والأمن، بفضل إصلاحها المؤسسي. والعمل المشترك بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل الوساطة والدبلوماسية الوقائية خلال الانتخابات الأخيرة في بلدان المنطقة مثال على إمكانية التنسيق بين المنظمتين.

وعلاوة على ذلك، نعلم أن النزاعات في المنطقة تتفاقم بفعل أنشطة الشبكات عبر الوطنية التي تشمل الاتجار غير المشروع بالأسلحة والموارد الطبيعية، كما يتضح في حالة جمهورية أفريقيا الوسطى. وتشكل هذه الأنشطة مصدرا لتمويل

الجماعات المسلحة وتسهم في إدامة دائرة العنف. ولهذا السبب نعتقد أن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا يمكن أن يؤدي دورا رئيسيا، بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، في وضع استجابات إقليمية لتلك التحديات.

وفي الختام، ترحب المكسيك، بوصفها الرئيس المشارك لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، بالدعم الذي قدمه مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا إلى تشاد وغينيا الاستوائية وساو تومي وبرينسيبي في إعداد خطط عملها الوطنية امتثالا لأحكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

**السيد غالاغر** (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ، على غرار الآخرين، بتوجيه الشكر للممثل الخاص للأمين العام فال على إحاطته وعلى العمل الهام والضروري الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في المنطقة دون الإقليمية.

وسأركز تعليقاتي اليوم على عدد من المجالات التي تهم بلدانا بعينها، وكذلك على عدد من الاعتبارات المواضيعية التي أثارها الممثل الخاص للأمين العام.

وأود أن أعرب مرة أخرى عن تعازينا لشعب تشاد في وفاة الرئيس الراحل ديبي. ونحث جميع أصحاب المصلحة في تشاد على العمل معا لضمان انتقال سريع وسلمي وشامل يحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والعودة إلى النظام الدستوري والحكم المدني من خلال انتخابات حرة ونزيهة في غضون ١٨ شهرا. ونرحب بتعيين السيد إبراهيما فال ممثلا ساميا للاتحاد الأفريقي للمرحلة الانتقالية في تشاد.

ويساورنا قلق عميق إزاء تدهور الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتوضح زيارة العمل التي قام بها مؤخرا الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى الالتزام الإقليمي والدولي بدعم الشعب والحكومة. ونحث سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على المشاركة البناءة مع المنظمات الإقليمية والدول المجاورة، التي تقوم بدور حيوي. وعلاوة على ذلك، نناشد سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وجميع الأطراف في الميدان أن تنسق وتشارك مشاركة الكاملة مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وإنهاء العوائق التي تعترض عمل البعثة والتحقيق في ما حدث من عراقيل. فسلامة وأمن حفظة السلام وموظفي الأمم المتحدة ليست أمرا اختياريا؛ بل ضروريا.

يبعث استمرار وتصاعد مستويات العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى والكاميرون على القلق العميق. ويجب إنهاء الهجمات والانتهاكات ضد المدنيين ومحاسبة المسؤولين عنها. والهجمات والانتهاكات التي يزعم أن القوات الحكومية ارتكبتها تثير للقلق بشكل خاص. وتتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية عن حماية مواطنيها. والعقد الاجتماعي الأساسي بين الدولة والمواطن، وهو أمر حيوي لضمان السلام، يتطلب الثقة في مؤسسات الدولة وفي أعمالها.

إن الحالة الإنسانية في الكاميرون مزرية، كما سمعنا، وقد تفاقمت بسبب الهجمات على المرافق الإنسانية. والعنف ضد المدنيين والمدارس والعاملين في المجال الإنساني أمر غير مقبول، والهجوم على قافلة تابعة للأمم المتحدة، الذي ذكره الأمين العام، يثير قلقا عميقا. وندعو جميع الجماعات إلى تيسير وصول المساعدات الإنسانية ونحث جميع الأطراف على مواصلة الحوار السياسي الشامل لحل الأزمة في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية. واسمحوا لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالكاميرون على استضافتها لأعداد كبيرة من اللاجئين المشردين من داخل المنطقة.

ويجب على أطراف النزاع أن تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق

الإنسان. إن الحكم الذي أصدرته المحكمة الجنائية الدولية الشهر الماضي على قائد جيش الرب للمقاومة، دومينيك أونغوين، حكم هام يدل على أن الذين يرتكبون الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب سيحاسبون على أفعالهم. ونرحب بجهود المحكمة الجنائية الدولية في محاسبة الجناة، لأن مكافحة الإفلات من العقاب أمر أساسي لمنع وقوع المزيد من الانتهاكات.

وعلى غرار سفير النيجر وزملائنا في الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، وهي تونس وكينيا والنيجر، وكذلك سانت فنسنت وجزر غرينادين، نعتقد أن قيام المحكمة، في سياق حكمها وتحديد العقوبة، بمعالجة جرائم الحمل القسري والزواج القسري للمرة الأولى أمر هام. ويجب أن نطالب بمحاكمة جريمة العنف الجنسي المتصل بالنزاع على قدم المساواة مع جرائم الحرب والجرائم الأخرى ضد الإنسانية.

ونرحب بمعالجة الروابط بين تغير المناخ والسلام والأمن بشكل مباشر في تقرير الأمين العام (S/2021/517). وقد رأينا في منطقة الساحل، لا سيما في البلدان المحيطة ببحيرة تشاد، كيف يتضافر النزاع والمناخ لتقليص فرص الحصول على الموارد الطبيعية. وتقوض الصدمات المتعددة والمتكررة الناجمة عن الجفاف والفيضانات قدرة المجتمعات المحلية على الصمود وسبل العيش، مما يُوجد الدوافع التي تستغلها الجماعات المسلحة. وستواصل أيرلندا العمل مع جميع أعضاء مجلس الأمن للاعتراف بالمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ واتخاذ إجراء بشأنها، وهي مخاطر ستزداد إلحاحا في السنوات المقبلة.

كما يجب الإشادة بالعمل الذي يضطلع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في دعم وضع وتنفيذ خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وكما أشارت أيرلندا في الاجتماع بصيغة آريا الذي عقد في الأسبوع الماضي بشأن المرأة والسلام والأمن في منطقة الساحل، فإن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تنبض بقلب أفريقي.

وأخيرا، فإن التماسك والتعاون الإقليميين هما المفتاح لتمكين المنطقة من التعافي بصورة قوية ومستدامة من مرض فيروس كورونا، ولكنهما ضروريان أيضا لتعزيز نظم الحكم الوطنية والإقليمية، وحماية حقوق الإنسان والتصدي للتحديات الأمنية عبر الوطنية. والتعاون بين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا أمر بالغ الأهمية، والخطة الاستراتيجية المشتركة للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٥ يمكن أن تكون إطارا هاما للتقدم في السنوات المقبلة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إستونيا.

بادئ ذي بدء، أود أن أشكر الممثل الخاص فال على الإحاطة الزاخرة بالمعلومات التي قدمها اليوم، وأعرب عن تقديري للعمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في جميع أنحاء منطقة وسط أفريقيا.

لا تزال البلدان في جميع أنحاء وسط أفريقيا تواجه تحديات سياسية واقتصادية وأمنية خطيرة تتفاقم بسبب الوباء. ومن المؤسف أن نشهد استفحال هذه التحديات في الأشهر الستة الماضية. وقد كان اندلاع العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى مثيرا للقلق البالغ. ومما يثير القلق بوجه خاص تزايد انتهاكات حقوق الإنسان في النزاع، وأبرزها الانتهاكات التي ترتكبها القوات الحكومية وشركاؤها. وتدين إستونيا بشدة التهديدات التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة وأي أعمال تعرقل الوفاء بولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى أو وصول المساعدات الإنسانية إلى البلد.

وفي الكاميرون، استمر العنف وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. ومن الأمور المأساوية بصفة خاصة الهجمات على المدارس والتلاميذ واستهداف العاملين في المجال الإنساني. وتدين إستونيا هذه الهجمات بأشد العبارات. ولا يوجد عذر لاستهداف المدنيين أو إطلاق النار على مقدمي المعونة

الإنسانية. ويجب المساءلة عن هذه الانتهاكات والتجاوزات من أجل مكافحة إرساء ثقافة الإفلات من العقاب، التي لن تؤدي إلا إلى مزيد من العنف. ونرحب بالخطوات التي اتخذت في سبيل النهوض بالحوار السياسي، السبيل الوحيد لإيجاد حل سلمي ودائم للنزاع. ويرحب كثيرا بدور مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في دعم الوساطة والزخم السياسي نحو المصالحة في الكاميرون.

ومما يثلج صدرنا أننا نشهد تعاونا إقليميا نشطا في مواجهة هذه التحديات، ونرى قيمة كبيرة في جميع المبادرات الإقليمية التي تسهم في إسكات المدافع وتعزيز الحقوق المدنية وضمان النظام الدستوري. وفيما يتعلق بضمان النظام الدستوري، نواصل رصد العودة إلى الحكم الديمقراطي بقيادة المدنيين في تشاد عن كثب. والتعاون القائم على حسن الجوار ضروري لصون السلم والأمن الإقليميين وضمان حدود آمنة ومأمونة وتخفيف آثار الوباء.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى أن الحالة المعقدة والهشة في وسط أفريقيا لا تزال تتأثر سلباً بالآثار المدمرة لتغير المناخ. فلا يمكن إنكار أن تغير المناخ يؤثر وسيظل يؤثر على السلم والأمن الدوليين، وسيستمر هذا التهديد في التزايد ما لم تُتخذ إجراءات مركزة للتصدي له. ونشيد بمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لمعالجتها هذه المسألة في التقرير (S/2021/517).

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أرفع الجلسة الآن ليتسنى للمجلس مواصلة مناقشته بشأن الموضوع في مشاورات مغلقة.

*رُفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.*